يجب اصدار عفو أو إسقاط التهم

الموجهة إلى المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر

مقدمة

أصبحت مصر الآن واحدة من الدول الرائدة في المنطقة من حيث ارتفاع عدد السجناء السياسيين نتيجة لتزايد قمع الدولة وإغلاق المجال المدني والسياسي. لم يستثنِ غضب الدولة المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر، حيث يتم سجن العديد منهن أو احتجازهن بشكل دائم على أساس مؤقت. لقد ظلت بعض المدافعات عن حقوق الإنسان في السجن لأكثر من 5 سنوات، وذلك ببساطة بسبب جهودهن وأنشطتهن في دعم حقوق الإنسان. تم اعتقال معظم المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يقضين حاليًا أحكامًا بالسجن بتهم تعسفية مثل الإرهاب أو نشر معلومات كاذبة. واجهت بعض المدافعات عن حقوق الإنسان وفقًا للتقارير، وقتًا عصيبًا في الاحتجاز وتعرضن لانتهاك حقوقهن منذ اعتقالهن، بما في ذلك تعرضهن للعنف من قبل سجينات أخريات أو مضاعفات صحية خطيرة مع عدم إمكانية الوصول إلى الخبراء في المجال الصحي لعلاجهن. ومما يثير القلق أن معظم هؤلاء المدافعات عن حقوق الإنسان موجودات في الحبس الاحتياطي وتم تجديد احتجازهن مرارا وتكرارا، وبالنسبة للبعض تجاوزت فترات احتجازهن المؤقت الحد الأقصى للفترة القانونية للاحتجاز السابق للمحاكمة.

بدأت السلطات المصرية خلال الأشهر القليلة الماضية عملية إطلاق سراح السجناء السياسيين بموجب عفو رئاسي. ترحب منظمة فيمينا بالإفراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المصريين كجزء من العفو الرئاسي، ومع ذلك، تشعر منظمة فيمينا بالقلق إزاء غياب المدافعات عن حقوق الإنسان من أحدث قائمتين للسجناء السياسيين في مصر الذين حصلوا على عفو رئاسي.

لم تشمل مجموعتي العفو الرئاسي الأخيرتين في 19 يوليو و7 أغسطس 2023 أي مدافعة عن حقوق الإنسان، على الرغم من الأعداد الكبيرة من المدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات أو اللاتي يقضين أحكامًا بالسجن. وهذا الاستبعاد مثير للقلق ويشير إلى عدم وجود منظور جنساني واحتمال التمييز المنهجي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان من قبل النظام القضائي ونظام السجون.

تدعو فيمينا السلطات المصرية إلى إطلاق سراح جميع المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات والمسجونات دون قيد أو شرط، وإنهاء الإجراءات القضائية ضدهن. يجب أن تستفيد هؤلاء المدافعات عن حقوق الإنسان من العفو الرئاسي كحد أدنى، وأن يتم إطلاق سراحهن. لا يستحق أحد السجن بسبب دفاعه عن الحقوق وتعزيزها.

تسلط فيمينا الضوء في هذا التقرير على بعض حالات المدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات حاليًا أو اللاتي يقضين أحكامًا بالسجن في مصر، بهدف تسليط الضوء على قضاياهن وزيادة الضغط الدولي على السلطات المصرية لإطلاق سراح المدافعات عن حقوق الإنسان المسجونات وإنهاء المضايقات المنهجية ضد المدافعات عن الحقوق ومجموعات المجتمع المدني.

مروة عرفة

هي مترجمة مستقلة وأم. قبل اعتقالها، عرفت بتقديم الدعم الإنساني للعائلات التي فقدت معيلها بسبب الاعتقال التعسفي في قضايا حقوقية. تم القبض علي مروة في 20 أبريل 2020، قام ضباط شرطة بملابس مدنية وخمسة رجال يرتدون زي الشرطة باعتقال مروة أثناء تواجدها في منزل صديقتها. واقتادتها قوات الشرطة إلى مكان مجهول دون إبراز مذكرة توقيف أو تبرير سبب الاعتقال أمام ابنتها الرضيعة وعائلتها. اختفت مروة قسرا لمدة 14 يوما. وعلى الرغم من جهود أسرتها ومحاميها لتحديد مكان وجودها، إلا أنها ظلت مختفية حتى عرضها على نيابة أمن الدولة في 4 مايو 2020 للتحقيق معها في القضية رقم. 570/2020. أمرت نيابة أمن الدولة بحبس مروة عرفة احتياطيا على ذمة التحقيق بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية. ومنذ ذلك الحين، وهي رهن الحبس الاحتياطي في سجن القناطر.

نقلتها إدارة السجن إلى زنزانة أخرى في فبراير/شباط 2021، حيث أُجبرت على النوم على أرضية باردة وجرداء، مما سبب لها آلامًا شديدة في ظهرها.

جددت محكمة جنايات القاهرة حبس مروة في 9 مايو/أيار 2022، رغم تجاوزها الحد الأقصى للحبس الاحتياطي (سنتين) المنصوص عليه في القانون المصري، دون إبداء الأسباب التي تبرر تمديد حبسها المطول. وتم تجديد حبسها مجددا في13 آب/أغسطس 2023 لمدة 45 يوم على ذمة التحقيقات.

بالإضافة إلى ذلك، تحرم مروة من حقها في تربية ابنتها البالغة من العمر 5 سنوات الآن

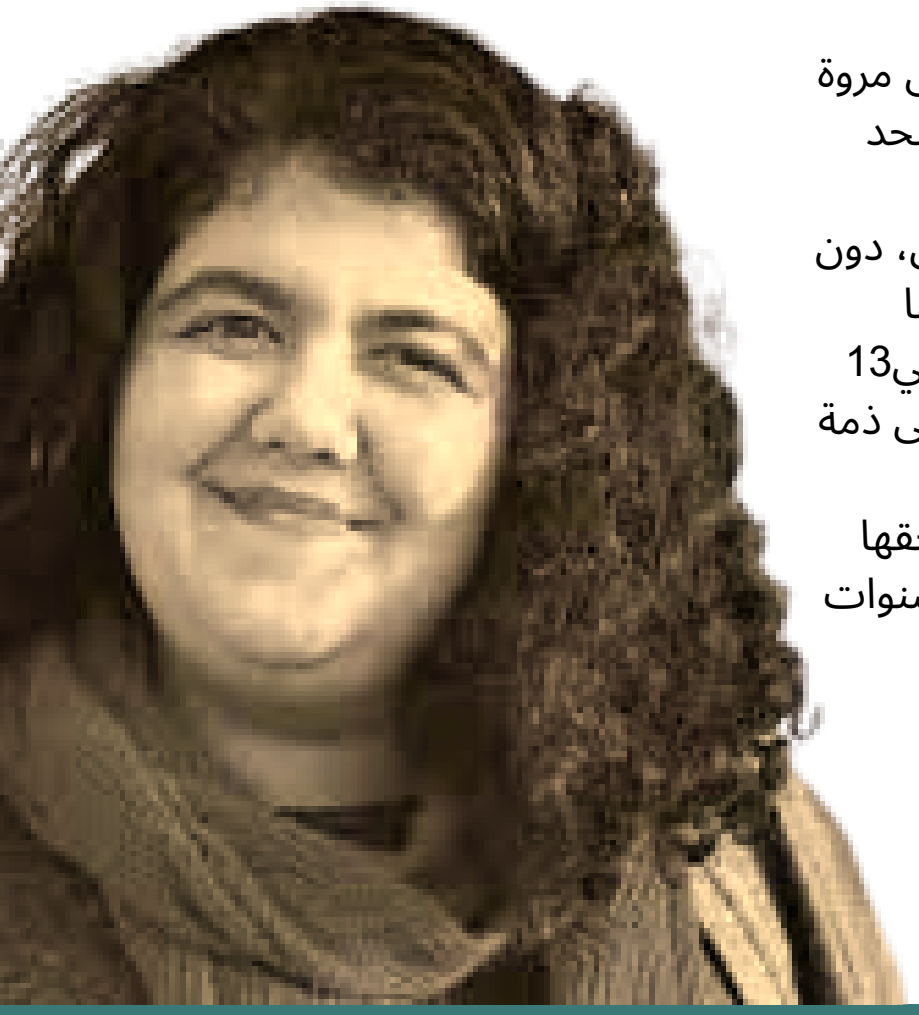

هدى عبد المنعم

امحامية حقوقية عملت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك حوادث الاختفاء القسري. عملت سابقًا في المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر في الفترة 2012-2013. وكانت المتحدثة الرسمية باسم التحالف النسائي الثوري في مصر. تم اعتقالها من منزلها منتصف ليل الأول من نوفمبر 2018، دون إبلاغها بأسباب اعتقالها. وتم تعصيب عينيها ووضعها في سيارة للشرطة، ولم تبلغ السلطات أسرتها بالمكان الذي تم نقلها إليه. وقد ظهرت مرة أخرى يوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني أمام نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة الجديدة بعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع من الاختفاء القسري. وأضيفت إلى القضية 1552 لسنة 2018 التي تواجه فيها تهم الانضمام إلى منظمة إرهابية وتمويلها والتحريض على الإضرار بالاقتصاد الوطني. تقوم محكمة الجنايات بالقاهرة باستمرار بتجديد حبسها الاحتياطي لمدة 45 يومًا في كل مرة.

تدهورت حالتها الصحية بشكل خطير وهي في حاجة ماسة إلى رعاية طبية لمعالجة مرض القلب الذي تعاني منه، لكن سلطات السجن ترفض نقلها إلى مستشفى خارجي. أصدرت محكمة أمن الدولة حكما طارئا في 5 مارس/ آذار، يقضي بسجنها والمراقبة لمدة خمس سنوات. تم نقل هدى في يونيو 2023، إلى سجن العاشر من رمضان، ولا يزال منع الزيارة قائمًا. تمكنت أسرتها أخيرًا من زيارتها في الأسبوع الأخير من أغسطس 2023.

عائشة الشاطر

ناشطة حقوقية وسياسية، اعتقلت في 1 نوفمبر 2018 من منزلها، واختفت قسرياً لمدة 20 يوماً، تعرضت خلالها للضرب المبرح والصعق بالكهرباء. وهي متهمة بالانضمام إلى جماعة محظورة وتلقي تمويل لأغراض إرهابية. عائشة محتجزة في سجن القناطر للنساء، في الحبس الانفرادي المطول في زنزانة صغيرة سيئة التهوية، دون مرحاض، ولا يُسمح لها بالخروج إلا مرتين في اليوم - لمدة تقل عن 30 دقيقة - لاستخدام الحمام. كما تمنع إدارة السجن عائشة من تلقي الزيارات العائلية والتواصل مع أسرتها ومحاميها أثناء وجودها في السجن. وتعاني عائشة الشاطر من فقر الدم اللاتنسجي، وهي حالة نادرة وخطيرة تؤثر على الدم. تدهورت حالتها الصحية بسرعة، وتعرضت خلال فترة سجنها لمشاكل صحية في الحبل الشوكي. تحتاج عائشة إلى علاج متخصص، وهو غير متوفر في مستشفى سجن القناطر. هذا ما صرحت به هي ومحاميها خلال جلسات محاكمتها. استجوبت النيابة العامة عائشة في القضية رقم 1552 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا، واستمر حبسها أكثر من عامين. وفي 23 أغسطس 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا عائشة للمحاكمة أمام محكمة جنايات أمن الدولة طوارئ، على ذمة القضية رقم 1552 لسنة 2018 حصر أمن دولة، ووجهت لها النيابة التهم المذكورة أعلاه. حكمت المحكمة على عائشة بالسجن لمدة عشر سنوات في 5 مارس 2023

حسيبة محسوب

سيدة أعمال مصرية، ليس لها أي نشاط سياسي. وهي شقيقة الوزير الأسبق محمد محسوب. تم القبض عليها من الإسكندرية في ديسمبر 2019 وتعرضت للاختفاء القسري لمدة 67 يومًا في مركز احتجاز غير قانوني. وتم عرضها على نيابة أمن الدولة العليا وأدرجت ضمن القضية 1530 التي عرفت إعلاميا بـ"الجوكر". واتهمت النيابة حسيبة بالانضمام إلى جماعة محظورة، والترويج لأفكارها، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، قبل نقلها إلى سجن القناطر. وبعد مرور عام، تم إطلاق سراحها "لمدة 11 ساعة"، ومن ثم تم إدراجها في قضية أخرى (رقم 955) ووجهت إليها تهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

تعاني السيدة حسيبة من ارتفاع حاد في ضغط الدم و أورام في الرحم. وهي تعاني من نزيف حاد أدى إلى فقدانها الكثير من وزنها أثناء وجودها في السجن. وهي الآن موضوعة في زنزانة مع السجينات المدانات بتهريب المخدرات.

هالة فهمي

هي صحفية ومقدمة برامج تلفزيونية كبيرة بدرجة مدير عام بالتلفزيون المصري الحكومي. ألقي القبض على هالة في 24 أبريل/نيسان 2022، بعد أن نشرت فيديو مباشر لملاحقتها من قبل مجهولين بالقرب من قسم شرطة النزهة، وقيام قوات أمن بملابس مدنية بمداهمة منزلها في غيابها. تم توجيه تهم بالانضمام إلى جماعة إرهابية، والتحريض على ارتكاب جريمة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة في الداخل والخارج. تم استهداف هالة فهمي من قبل قوات الأمن بعد نشر عدة مقاطع فيديو حول الاقتصاد المصري، وأزمة سد النهضة الإثيوبي الكبير، والاستثمارات الإماراتية في مصر. وأعلنت بتاريخ 17 مايو/أيار 2022، دخولها في إضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروف اعتقالها القاسية. ومددت نيابة أمن الدولة العليا حبس فهمي 150 يومًا قبل إحالتها إلى محكمة الجنايات التي جددت حبسها احتياطيًا على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2022 (أمن دولة عليا). ولا تزال قيد الحبس الاحتياطي التعسفي حتى الوقت الحاضر

أوضحت المحامية ماهينور المصري في أبريل 2023، أنها بعد لقائها مع هالة فهمي في سجن بدر، اقتنعت بأن حياة هالة في المعتقل في خطر بسبب الاعتداءات اللفظية والجسدية من زميلاتها السجينات. قررت محكمة الجنايات، يوم الأحد 9 يوليو 2023، تجديد حبسها. وأثبتت هالة خلال الجلسة أمام القاضي أنها تعرضت لاعتداء جسدي وتهديد بالقتل. تم تجديد حبسها في الاسبوع الثالث من شهر آب/أغسطس 2023 لمدة 45 يوم على ذمة التحقيقات

منال عجرمة

صحافية ونائبة رئيس تحرير مجلة الإذاعة والتلفزيون سابقاً. اعتقلت قوات الأمن منال عجرمة من منزلها بحي التجمع الخامس في 1 نوفمبر 2022، واتهمتها بالانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها، والتحريض على عمل إرهابي، والمشاركة في اتفاق جنائي يهدف إلى ارتكاب عمل إرهابي، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لعمل إرهابي، وذلك على ذمة القضية رقم 1893 لسنة 2022 .منال عجرمة تعاني من مشاكل صحية في عمودها الفقري وتدهور حالتها الصحية بسبب اعتقالها. وجددوا حبسها 45 يوماً. توفي والداها وهي داخل السجن في 10 فبراير من العام السابق

منال عجرمة تعاني من مشاكل صحية في عمودها الفقري وتدهور حالتها الصحية بسبب اعتقالها. وجددوا حبسها 45 يوماً. توفي والداها وهي داخل السجن في 10 فبراير من العام السابق

نيرمين حسين

هي مدافعة عن حقوق الإنسان. اعتقلت قوات الأمن نرمين مع الكثير من المدافعات الاخريات في أغسطس/آب 2018 وواجهت الحبس الانفرادي لمدة 6 أشهر على ذمة القضية 440 لسنة 2018. أُطلق سراح نرمين في مايو/أيار 2019 ولكن أُعيد اعتقالها في مارس/آذار 2020. ولا تزال نرمين في السجن.

دنيا سمير فتحي

هي صحفية من محافظة جنوب سيناء. لديها 4 أطفال. نشرت دنيا فيديو عبر موقع فيسبوك كشفت فيه عن تعرضها للتحرش من قبل محافظ جنوب سيناء خالد فودة. ألقي القبض على دنيا في 29 مايو 2022، وتم تجديد حبسها منذ ذلك الحين على ذمة القضية رقم 440 لسنة 2022.

تدعم منظمة فيمينا المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظماتهن والحركات النسوية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) من خلال تحليل الاتجاهات والسياسات والتوثيق وتعزيز تطوير مجتمعات الممارسة والمناصرة الإقليمية.

يركز عمل فيمينا في المقام الأول على سياقات الحيز المدني المتقلص أو المغلق والسياقات المعقدة بسبب تزايد التطرف والصراع.

https://femena.net

Info@femena.net

FemenaNet

FemenaNet

FemenaNet